



7% تراجع أرباح البنوك التقليدية إلى 578 مليون دينار.. مقابل 9% نمو للإسلامية إلى 402 مليون

981 مليون دينار أرباح البنوك الكويتية.. و617 مليوناً توزيعاتها في 2019

■ «الوطني» استحوذ على 41% من أرباح القطاع بـ 401 مليون دينار ■ «وربة» الأكثر نمواً في الأرباح بـ 30%.. يليه بنك الخليج بـ 12%

البنك	صافي الأرباح (بالمليون دينار)		التغير
	2018	2019	
البنك الوطني	370,7	401,29	8,2%
بيتك	227,411	251,02	10,4%
بنك برقان	82,6	84,7	2,5%
بنك الخليج	56,74	63,64	12,2%
بنك بوبيان	56,12	62,64	11,7%
الأهلي المتحد	51,25	55,01	7,3%
البنك الأهلي	42,11	28,7	31,9 -%
KIB	20,892	17,14	17,9 -%
بنك وربة	12,74	16,53	30%
البنك التجاري	63,75	0	100 -%
الإجمالي	984,3	980,7	0,4 -%

بمقدار 40 مليون دينار مستحوذاً على نسبة 6,5% من إجمالي توزيعات القطاع ككل. وجاء في المرتبة الرابعة بنك الأهلي المتحد بمقدار 38,1 مليون دينار مستحوذاً على نسبة 6,1% من إجمالي توزيعات القطاع.

المُنحة على المساهمين بمقدار 259 مليون دينار وبنسبة 42% من إجمالي التوزيعات للقطاع ككل. تلاه «بيتك» أكبر البنوك الإسلامية بنسبة 33,7% من إجمالي التوزيعات بمقدار 208 ملايين دينار. وحل ثالثاً بنك بوبيان

للبنوك الإسلامية والتقليدية بـ 617,3 مليون دينار مقسمة إلى 477,3 مليون دينار توزيعات نقدية على المساهمين و140 مليون دينار أسهم منحة، ويأتي البنك الوطني في المرتبة الأولى من حيث التوزيعات النقدية وأسهم

من إجمالي أرباح القطاع. وخامساً جاء بنك برقان بقيمة أرباح بلغت بـ 17,2 مليون دينار مستحوذاً على 7,3% من أرباح القطاع ككل.

بنسبة 12,2%، وثالثاً جاء بنك بوبيان بنسبة 11,7% على أساس سنوي وحل بنك الكويت الوطني «بيتك» رابعاً بنسبة 10,4%، ثم خامساً جاء بنك وطني بنسبة 8,2%.

أرباح الربع الرابع وعلى صعيد الربع الرابع

لفترة الثلاثة الأشهر من أكتوبر حتى نهاية ديسمبر الماضي تصدر بنك الكويت الوطني من حيث قيمة الأرباح بـ 99,1 مليون دينار مستحوذاً على 42% من إجمالي القطاع في الربع الرابع من العام الماضي. تلاه «بيتك» بـ 60,5

بنسبة 12,2%، وثالثاً جاء بنك بوبيان بنسبة 11,7% على أساس سنوي وحل بنك الكويت الوطني «بيتك» رابعاً بنسبة 10,4%، ثم خامساً جاء بنك وطني بنسبة 8,2%.

بنهاية الربع الرابع.. وبنمو ربعي 11%

«بيتك»: 1,3 مليار دينار القيمة السوقية لشركات العقار بالسوق الرئيسي

سنوي مسجلة انخفاضاً نسبته 0,9% عن نهاية 2018.

تحسن الائتمان

ووفق بيانات بنك الكويت المركزي صدرت بنهاية 2019، تحسن الائتمان الموجه لقطاع العقار والإنشاء بنهاية الربع الرابع من العام بحدود 2,4% على أساس ربع سنوي، فيما ارتفع 6,6% على أساس سنوي، مقترفاً من مستوى 10,9 مليارات دينار بشكل 28,4% من رصيد الائتمان الممنوح، وهو ما ساهم في دفع رصيد الائتمان المصرفي لأن يحافظ على مستواه متجاوزاً مستوى 38,4 مليار دينار، مسجلاً زيادة 0,9% على أساس ربع سنوي، و4,3% على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة الائتمان في بعض القطاعات الاقتصادية أيضاً، منها الائتمان الموجه للأفراد متخطياً حاجز 16,4 مليار دينار بزيادة 0,5% على أساس ربع سنوي و3,9% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع التسهيلات الائتمانية المقسطة وهي تسهيلات تمنح للأفراد الذين يرغبون في بناء وحدات سكنية في قطاع السكن الخاص، وتشكل وحدها أكثر من 31% من الائتمان الممنوح حين ارتفعت إلى أكثر من 11,9 مليار دينار بحدود 0,7% عن الربع الثالث وبنسبة 2% على أساس سنوي، وبالتالي يستمر الاتجاه التصاعدي لأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط العقاري في مجمله.

أداء البورصة

وسجلت بورصة الكويت خلال الربع الرابع من 2019 مؤشرات جيدة، فمازالت قيمة التداولات في بورصة الكويت في الربع الرابع عند مستوى مرتفع برغم تراجعها إلى 1,9 مليار دينار بنسبة 2% على أساس ربع سنوي، مدفوعة بانخفاض كمية الأسهم المتداولة إلى حوالي 10 مليارات سهم بنسبة 4% عن الربع الثالث، مع انخفاض عدد الصفقات إلى 421 ألف صفقة بنسبة 2% على أساس ربع سنوي، في الوقت الذي تستمر فيه التدفقات النقدية الأجنبية الواردة إلى البورصة بعد ترقبها إلى سوق ناشئة ودخلها ضمن مؤشر فوتسي راسل ومؤشر مورجان استانلي خلال عام 2019، وهو ما انعكس إيجابياً على مؤشرات التداولات للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

تحسن الائتمان الموجه لقطاعي العقار والإنشاء بنهاية الربع الرابع مسجلاً 6,6% ارتفاعاً سنوياً

3,7 مليارات دينار التداولات العقارية خلال 2019.. ثاني أعلى قيمة من 2015



من ناحية أخرى، ارتفع مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الكويت مسجلاً 115,2 نقطة وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للإحصاءات بنهاية 2019، وبالتالي سجل معدل التضخم أقل من 0,2% في نهاية الربع الرابع على أساس سنوي، فيما بلغ 1,5% على أساس سنوي مدفوعاً بزيادة متفاوتة لمستويات الأسعار في معظم مكونات الرقم القياسي، وسجل سعر إغلاق برنت بنهاية الربع الرابع مسجلاً 68 دولار بزيادة حوالية 11% على أساس ربع سنوي و34% على أساس سنوي.

الطاقة حين بلغ 73,9 دولاراً للبرميل في منتصف مايو، فيما سجل أدنى إغلاق بلغ 55 دولاراً في بداية أغسطس، وقد ارتفع سعر إغلاق برنت بنهاية الربع الرابع مسجلاً 68 دولار بزيادة حوالية 11% على أساس ربع سنوي و34% على أساس سنوي.

الإيجابي للقطاع العقاري يأتي مع مسار تصاعدي لسعر برميل برنت خاصة خلال النصف الأول والربع الأخير من العام، بعدما شهد مسارات تنازلياً في بعض فترات الربع الثالث. وقد سجل البرميل أعلى إغلاق خلال العام 2019 وفق بيانات وحدة معلومات

العقارية على أساس سنوي بنسبة 26%، وبلغ عدد الصفقات المتداولة 1,556 صفقة خلال الربع الرابع منخفضاً بنسبة 7,4% على أساس ربع سنوي.

النفط والتضخم وأوضح التقرير أن الأداء

قيمة تداولات القطاعات العقارية (مليون دينار كويتي)					
إجمالي التداولات	الحرفي والصناعي والمخازن	الشريط الساحلي	التجاري	الاستثماري	السكن الخاص
582	11	0	122	142	306
832	21	6	112	378	314
857	45	3	128	358	322
906	25	0	140	434	307
1,167	23	26	205	506	407
865	27	6	175	253	403
1,010	44	72	156	353	385
969	21	57	197	313	382
863	24	2	140	299	398

المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

22,9 مليار دينار التسهيلات الائتمانية للنشاط العقاري

نذكر تقرير «بيتك» أن التسهيلات الائتمانية الموجهة للنشاط العقاري زادت في مجمله إلى 22,9 مليار دينار، أي بزيادة 1,5% عن الربع الثالث، فيما تصل إلى 4,2% على أساس سنوي. وتمثل تلك الأرصدة 59,5% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي. وأضاف أن القروض العقارية وقروض المرأة والمنح المنصرفة من بنك الائتمان الكويتي بلغت 49,5 مليون دينار خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019، منها 30 مليون دينار لأغراض بناء قسائم السكن الخاص والقسائم الحكومية، ونحو 9,8 ملايين دينار لشراء البيوت، وحوالي 6 ملايين دينار منح لذوي الإعاقة، وما تجاوز 3,6 ملايين دينار لأغراض التوسعة والترميم للبيوت الحكومية والخرسانية، كما بلغت قروض الحفظ العقارية 310 آلاف دينار لأغراض التوسعة والترميم.

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن عدد الشركات المدرجة في القطاع العقاري 40 شركة مسجلة في بورصة الكويت بنهاية الربع الرابع، وما زال القطاع ثاني القطاعات من حيث عدد الشركات بعد قطاع الخدمات المالية وفق بيانات شركة بورصة الكويت، ويمثل عددها 23,3% من عدد الشركات المدرجة البالغ 172 شركة في 2019. ويحتل المرتبة الثالثة بين القطاعات بحصة 20,9% من كمية الأسهم المتداولة والمرتبة الخامسة بحصة 5,7% من قيمة الأسهم المتداولة، والثالثة من حيث عدد الصفقات المتداولة بحصة 15,2% خلال العام، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار أسهم 17 شركة عقارية خلال 2019.

وأشار التقرير إلى ارتفاع القيمة السوقية لشركات القطاع العقاري في السوق الرئيسي بنهاية الربع الرابع إلى حوالي 1,3 مليار دينار بزيادة 11% عن الربع الثالث، في الوقت الذي ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى 35,8 مليار بنهاية الربع الرابع بنسبة 11% على أساس ربع سنوي. وقد حافظت القيمة الرأسمالية لشركات القطاع العقاري بنهاية الربع الرابع والثلاث على حصة قدرها 3,6% من الشركات المدرجة في البورصة، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة تداولات أسهم القطاع العقاري في السوق الرئيسي لبورصة الكويت إلى 109 ملايين دينار بزيادة 82% عن الربع الثالث، وزادت كمية الأسهم المتداولة إلى 2,3 مليار سهم بزيادة 42%، مصحوبة بزيادة عدد الصفقات المتداولة في القطاع العقاري إلى نحو 62,4 ألف صفقة بنسبة 39% على أساس ربع سنوي.

وبلغت قيمة التداولات العقارية خلال 2019 حوالي 3,7 مليارات دينار، وحافظ القطاع بذلك على أدائه القوي مسجلاً ثاني أعلى قيمة منذ عام 2015، مع انخفاض سنوي محدود بنسبة 1,5% عن تداولات عام 2018. وبلغ عدد تداولات العقار 6,765 صفقة خلال 2019 أي أعلى مستوى منذ عام 2016، بزيادة 6,4% عن عام 2018، فيما بلغت التداولات خلال الربع الرابع 863 مليون دينار، وهي أدنى من مستوياتها المرتفعة التي استمرت في الثلاثة أرباع الأولى من العام، منخفضة بنسبة 11% عن قيمتها في الربع الثالث، في حين انخفضت قيمة التداولات